معجم العلائلي (تابع)

بقلم الاستاذ منصور ابي صالح

٣

قاعدة الافعال او التفرقة بين الافعال تبعاً للمعاني

تخال الامثلة التي ضربناها على الوحدة المعنوية الاشتقاقية كافية للدلالة على حقيقة اللغة بحسب رأينا وحقيقتها المشوهة في المعاجم حتى بات لسان العرب في نظر ابنائه طلاسم واحاجي .

ولهذا ننتقل الى القاعدة الثانية وما هي باقل اهمية من الاولى فاذا كانت الوحدة الاشتقاقية بمنزلة السلسلة الفقرية من اللغة فقاعدة تفريق الافعال تبعاً للمعاني هي بمنزلة حجر الزاوية اذا ضعف او اختل او استبدل به سواه اختل البناء وعمّ الخطأ فلننظر ما هي القاعدة وما وجه تطبيقها ! ؟ .

عين الفعل الثلاثي معلوم امرها حيث تقول :

نصر ينصُر وينصِر نصرًا فهو ناصر كما تقول فَرِح يفرَح فَرَحًا فهو فَرِح او فَتَح يفتَح فَتحًا فهو فاتح الخ . بحيث كان للافعال ستة ابواب معروفة لدى الصرفيين .

اما المؤلف فقد قال (ص ١٢ من المعجم طبعة اولى) :

«درج المجمعيون على الخلط بين ابواب التصريف خلطًا كبيرًا بينا اتضحت لي حقيقة في كتاب مقدسة هي : ان التصريف بمعنى التلبس بحركة الفعل في الزمن الخاص يخضع دائمًا لباب واحد هو الباب الثاني ضَرَبَ يضرِب بينما الابواب الخمسة الاخرى فلافادة معنى زائد . . . فالباب الاول ضَرَب يضرُب يدل على التفوقية او التركب فوق التلبس بالحالة الفعلية كقولهم قارنه فانا اقسره ولهذا طرده اللغويون في باب المفاخرة والمغالبة .

الباب الثالث فَتَحَ يفتَح يدل على النفاذ والانسراح .

الباب الرابع عَلِم يعلَم يدل على التيقن خلوًا واملاء وجودًا وعدمًا .

الباب الخامس حَسُن يحسُن يدل على الرسوخ والطبع .

الباب السادس وَرِثَ يَرِث يدل على التجزؤ او التقسيم . واضاف المؤلف قوله : وتبعًا لهذا التمييز بين الابواب كان لا بد من التمييز بين المصادر . . . نُلحّ على القول بقياسية الافعال تبعًا للقصد » اهـ. ملخصًا .

الا ان الشيخ لم يعلل لنا هذه النظرية ولم يقدم سوى المثل الواحد على التفوقية والتركب — قر يقر — ولم يورد لنا دليلاً واحداً يؤيد اختصاص سائر الابواب بالدلالات التي قال بها .

وبما انه قال ايضاً ان هذه الحقيقة اتضحت له في كتاب مقدمة فقد رجعنا الى كتابه المشار اليه فاذا به يقصر البحث على البابين الثاني والثالث وذلك حيث يقول ما نصه (ابتداء من آخر الصفحة ١٩٢) .

« ونظن بان العربي قصد ان يطرد الافعال المضارعة على الكسر دون تخلف دليلنا على هذا شيوع الكسر كحركة اصلية فهي في التقاء الساكنين وفي الابتداء بالساكن تكون على ثلوم او ارجحية ، ثم . « وعلى هذه الملاحظة بنى الاملائيون القدامى قاعدة (الكسر يغلب غيره) ثم . . . « الجر على المجاورة شائع مشهور . . . بعكس الرفع فهو مردود كما ان الاتباع للكسر كثير ، الى ان ينتهي الى القول « لذا نعتمد الكسر اعتماداً لا تردد فيه بدليل غلبته في المزيد . »

ثم وضع القواعد فقال : « ولنعط صورة من الاستقراء المفروض في الافعال . للايضاح :

« الماضي يكون على وزن (فَعَل) مطلقاً الا بحالة معنوية فينقل قياساً الى بابي ضرب وكرُمَ والمضارع يكون على وزن (يفعِل) مطلقاً الا للحاجة المذكورة .

وهذا في غير الحلقي فيكون من باب فتح مطلقاً . والامر يتبع المضارع ، وعليه :

فكل ماض بالفتح مطلقاً .

وكل مضارع بالكسر مطلقاً

وكل حلقي فتحهما مطلقاً

وما بقي على غير ذلك فاثريات (ص ١٩٣) . »

فانت ترى انه لم يذكر سوى فتح الماضي مطلقاً وكسر المضارع مطلقاً وكل حلقي بفتحهما (اي فتح الماضي والمضارع) مطلقاً ولم يتصد للباقي اي الابواب الثلاثة الاخرى .

وتصفحنا كتابه مقدمة لعلنا نهتدي الى استيفاء البحث فلم نعثر بشيء سوى انه في حاشية الصفحة ٢٤٢ قال من اراد تحقيقاً فرتضيه على الافعال فعليه برسالة اللمع النواجم للشيخ ظاهر الشويري فعدنا الى تلك الرسالة القيمة واذا بصاحبها يقول (صفحة ٢٨—٢٩) مفتوح عين الماضي خمس طوائف خاصة واصل عام فالاصل العام كل فعل مفتوح عين الماضي ولم يكن في شيء من الطوائف

الخمس يجوز في عين مضارعه الكسر والضم (اي خلاف ما سنه اللاثي) والضابط العام لدى الشويري في غلبة احدهما الاستخفاف أي من خف على لسانه الكسر كسرَ ومن خفَّ عليه الضمُّ ضم واستشهد الشويري تأييدًا لرأيه بالرضيّ في الشافية ثم بابي زيد القائل كلاهما (الكسر والضم) قياس ثم بالفيروزبادي الذي ذهب مذهب ابي زيد ثم بابن العرباس فابن درستويه وكلهم على هذا الرأي.

اما الطوائف الخمس التي قال بها الشويري فهي بعيدة ايضًا عن خطة المؤلف ولمن رغب في المزيد مراجعة رسالته فقد بسط الموضوع وتوسع فيه من المضموم العين ماضيًا ومضارعًا الى مكسورها ماضيًا ومضارعًا الى مفتوحها ماضيًا ومضمومها او مكسورها مضارعًا بحسب اختيار المتكلم ما خلا الطوائف الخمس المذكورة اذ يجب فيها الضم حينًا والكسر حينًا آخر.

رأينا في الموضوع : تعترف اولًا اننا لم نتصرف الى درس الموضوع درسًا علميًا واقعيًا والا وجب علينا تتبع كل الافعال الثلاثية بحسب ورودها في المعاجم واستيفاء معانيها ثم تصنيفها بحسب تلك المعاني لنخرج منها برأي نرتضيه ونعوّل عليه سواء ايجابًا ام سلبًا اي هل يمكن ايجاد ضابط عام لعين الفعل الثلاثي ام لا وهيهات ان يتيسر لنا مثل هذا الدرس ونحن غير متصرفين الى الموضوع ولا معنيين به الا مع الخاطر العارض في الفرصة السانحة وهذا لا يكفي.

ولكن يتراءى لنا ان الناحية السلبية هي الغالبة للاسباب التالية :

من المعلوم لدى العارفين ان الرأي المستقر عمومًا هو ما اورده الشويري مستشهدًا بالعلماء المذكورين اعلاه وهذا الرأي ليس مما يستهان به لان اصحابه صرحوا باضم تجولوا في بلاد العرب من الحجاز الى اليمن الى سائر الاقطار وشافهوا العارفين في القبائل وخرجوا الى النتيجة المذكورة وهي ان عين الفعل الثلاثي لا ضابط لها من شاء ضم ومن شاء كسر وان من حفظ حجة على من لم يحفظ.

ولو صرفنا النظر عن شهادة اولئك الاعلام واعتبرناها كانها لم تكن ونظرنا الى المسألة نظرًا موضوعيًا صرفًا واستجمعنا معارفنا بهذا الشأن، ضاقت ام اتسعت، لرأينا القضية ابعد غورًا.

فمن ناحية اولى—تبدو لنا اللغة بجملها اي بمفرداتها ومركباتها صرفًا ونحوًا

حتى بحة مصلقة فقد ورد فيها باع يبيع كما ورد يسوع وورد طفا يطفو كما ورد طغى يطغي وطغيَ يطغى . وكما ورد جاء ابوك ورأيت أباك ومررت بابيك ورد ايضاً جاء اباك ورأيت اباك ومررت باباك كما روي : ومن يشابهُ أبهُ فما ظلم . وقالوا جاء وجاءت وجاؤوا الرجال ، لغة اكلوني البراغيث ، وقادوا بهذه الاباحة حتى نصبوا الفاعل ورفعوا المفعول فقالوا شعرًا :

ان من ساد عفقاً لمثومُ كيف من ساد عفقان وشومُ

كما قالوا نثرًا : خرق الثوبُ المسمارَ ولم يأنث. الصبان من قبوله لعلة ان المعنى مفهوم كأنْ لا شأن للحركة الا لاطلاق الصوت تنغيماً وترنيماً وذلك يتم بالرفع او النصب او الخفض على السواء . والقوافي لم يدخلها الاقواء فيما نرى عن جهل او سهو بل عن قلة اكتراث للحركة ولا نستطيع تصور العارفين الا وهم متمكنون من الاطلاع على هذا الطابع للغة مما يقضي علينا باقتصار الكلام وقد قيل لا تبشر متوغلاً ولا تطرق باباً مفتوحاً والا فالشواهد كثيرة مستفيضة من مثل قولهم :

ان اباها وابا اباهـا قد بلغا في المجد غايتاها

وقولهم :

اذا اسودَّ جنحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خطاكِ خفافاً ان حراسنا اسدا

وحسبنا شهادة الشيخ الملائلي نفسه فانه ما فتئ يكرر ذلك في كتابه مقدمة من الصفحة ١٣ حيث يقول : « ان العربية انتقلت من دور كانت فيه صوتية قائماً على ادوار متعاقبة وان القرآن تناولها ولما تستقر بحيث كان سبباً قوياً في تهيئة الاستقرار وخلّت غير خالصة من علائق الفرض في الموازين فصيغ الجموع وابواب الافعال الخ . . الى الصفحة ١٨٠ حيث يقول : « العربية لم تستقر لعهد القرآن . . . المتخلفات تمثل مع الموجود الارقى وضعاً راقياً جداً وشاذاً ايضاً » الى اخر الكتاب صفحة ٢٤٣ حيث يقول : « في التعدي واللزوم ظاهرة اخرى من ظواهر قلق العربية وعدم استقرارها »

ومن الناحية الثانية — يلاحظ المتتبعون ان كل اللغات المعروفة بالسامية اي العربية والارامية (الكلدانية والسريانية) والعبرية والحبشية القديمة وُضعت كل ابجدياتها (ايًا كان الواضع) مقصورة على الاحرف الساكنة دون الصوتية وهي

لم تضبط بالحركات الا في زمن متأخر وللآن لم توضع حروف صوتية الا للحبشية.

ففي ذلك على ما ارى دليل على ان الناطقين بهذه اللغات لو كانوا يعتدون بالحركات اعتدادًا جديًا لما خلت انجدياتهم ابتداء من ضبطها بالشكل او بالحرف.

وهؤلاء ابناء اللغات الهندية — الاوروبية لا خلاف بأنهم اخذوا انجديتهم عن انجديتنا ، المقتصرة على الحروف الساكنة ، فاضافوا اليها حروفًا صوتية لاعتدادهم بالاصوات بلغاتهم .

فلو كان العرب بل الشرقيون عمومًا يعتدون بالنبرات الصوتية لمثلوها منذ الوضع بصورة ما وعلى الاقل لكانوا استردوا الاعارة من الاوربيين باستعمال حروفهم الصوتية وذلك لم يقع الا مرة واحدة عندما ترجم توفيل الرهاوي الياذة هوميروس الى اللغة السريانية اذ شعر بضرورة الاحرف الصوتية لضبط الاعلام اليونانية الواردة في تلك الملحمة الخالدة فاستعار الاحرف اليونانية الصوتية ولكنه استعملها بشكل حركات تضبط حروفنا الساكنة لكيلا تستقر الى جنبها اسوة بها بل تبقى في مرتبتها الدنيا ولا تزال للآن مستعملة لدى السريان الغربيين (من الفرات الى البحر المتوسط) .

والخلاصة المحتومة لكل ذلك ان الحركات في اللغات السامية ذات مركز ضعيف ثانوي كأنها نزيلة على اللغة فلا تستحق الاستقرار والثبوت اسوة بالحروف الساكنة بحيث يبقى للناطق التصرف بها بعض التصرف ولهذا تراثا نقول العُسْر والعُسُر والعُسْن والعُسُن على اختيارنا كما يطيب لنا او كما تمليه القافية . وبالاعتبار نفسه نقول نصر ينصُر او ينصِر على ايثارنا فاذا صح ذلك ولا نخاله الا صحيحا لم يبقَ من الجائز لنا ان نقول مع الشيخ العلائلي :

« اتضح لي حنيفة ان التلبس بحركة الفعل يخضع دائمًا لباب واحد ضرب يضرب

بينما الابواب الخمسة الاخرى فلافادة معنى زائد : التفوق والتفسير » . . . الخ ، كما تقدم؛ اضف الى هذا ان نظريته كما نقلناها اعلاه بدأها بظن واتاها بالاثريات وقدم لها وعقب عليها باثبات الفوضى المطلقة في اللغة — وهذا شأن كل اللغات قبل تهذيبها واستقرارها ثم خرج من كل ذلك الى قواعد راهنة مطردة بنى عليها المعجم بناء متصلًا مستمرًا بحيث تجزأت المادة الواحدة الى اجزاء بعدد الابواب .

نعم لو قال الشيخ : نرى تعديل اللغة على هذه الصورة لما جاء رأيه مناقضًا

لنفسه ولم يقع اما ان يثبت الفوضى ويستنتج من الاطراد فذلك ما لا يقره المنطق . على اننا لا نريد ان نجادل الشيخ المؤنث بثبوت صحة القاعدة او عدم ثبوتها بل اننا نود لو كانت ثابتة كل الثبوت لانها تخلصنا من بحران الفوضى الى سهولة الاستقرار . ولكن هيهات . . .

اما وقد اقدم غير هياب فكنا نتمنى لو انه ضرب لنا امثلة عليها بحيث يطمئن القارئ بعض الاطمئنان الى انها قاعدة واقعية قياسية يعتمد عليها وذلك لن يكون الا باستقراء كل الافعال الثلاثية والتثبت من انطباقها كلها او اكثرها على القاعدة ولا دليل في المعجم على انه فعل لاننا تصفحناه فوجدناه يقول :

مثال اول : ابت

– « لافادة التلبس بالحال الفعلية قالوا – من الباب الثاني —

أَبَت يابت اليوم ارتفع حره وسكنت ريحه

لافادة التفوقية في المعنى قالوا – من الباب الاول –

أَبَت يا بُت اليوم التظى حره .

لافادة التنبير والاستلاء – قالوا من الرابع

ابت يا بَت النهار فار حره فجأة بعد ان لم يكن وغُمَّ بشديد قيظه .

فلا ندري في اي مرجع ورد هذا التفريق بمعنى أبت فالمعاجم التي بين ايدينا اقتصرت على تفسير « ابت » بسكون الريح واشتداد الحر .

ثم بفرض ورود هذا التنويع بالشروح في المعاجم فما هو الفرق بين اشتداد الحر والتظائه وهل الالتظاء متفوق على الاشتداد الا ان ننظر بمقياس الحرارة فنقول مثلاً لما دون الدرجة الاربعين أَبَت يابت بمعنى اشتد ولما فوق الاربعين أبت يابُت بمعنى التظى ولا نظن العرب تخيلوا شيئاً من هذا .

ثم – ابَت يا بَت – من اين جاءها فوران الحر بعد ان لم يكن وهل قال به مرجع ما

مثال ثان – ابر

« لافادة التلبس بالحال الفعلية قالوا :« من الباب الثاني » .

ابر يأبِرُ الزرعَ – اصلحه

لافادة التفوقية في معنى الفعل قالوا :« من الباب الاول » .

ابر يا بُرُ الزرع افسده

ولا ندري ما وجه تفوق الالقاح على الاصلاح ومن قال به الا ان يكون كل ذلك بتطبيق قاعدة المؤلف فقط والمعقول هو العكس اي ان يجيء النص اللغوي مثبتاً للقاعدة ، لا ان تفرض القاعدة على النص فالنحويون عندما رأوا العرب يقولون جاء زيد وقام الزيدان والزيدون قالوا بان الفاعل مرفوع وان الفعل يتقدم عليه ويبقى مفرداً اما لو وضعوا القاعدة بمعزل عن النصوص اللغوية لكان ذلك تحكماً محضاً ولم يؤيده الاستعمال .

والنتيجة اننا لا نرى القاعدة ثابتة وكل ما في الامر أنَّ المؤلف تخيَّلها فاثبتها بالمعجم وجعل يفرضها على المواد بدلاً من ان تأتي المواد بطبيعتها مؤيدة لها .

الا اننا — كما قدمنا — لا نود مجادلة الشيخ في رأيه فنفرض ان القاعدة صحيحة وعندئذ لا يبقى من حاجة الى تجزئة المواد في المعجم تبعاً لها بل يكفي الايضاح الوارد في المقدمة ومن ثمَّ ايراد المواد متضامة لمجزاوها متتالية وليس من الصعب على القارئ حفظ القاعدة وتطبيقها فيتوفر على المؤلف كبر حجم المعجم وعلى القارئ بلبلة المادة وتشتيتها تبعاً للابواب واذا ابى المؤلف الا زيادة الايضاح فيتيسأ له الامر في الحواشي حيث يذكر الابواب فيستطيع ان يضيف الى كل باب اختصاصه كأن يضيف الى الباب الاول مثلاً عبارة : مدلوله التفوق في المعنى والى الباب الثاني مدلوله : التلبس بالحالة الفعلية وهكذا الى آخر الابواب وهذا حسبنا .

٤

في تأصيل الفرع والتعدية واللزوم

اننا نوافق المؤلف كل الموافقة على قاعدتي تأصيل الفرع والتعدية واللزوم على ما عرضها في مقدمة المعجم (ص ١١ و١٣) فالقاعدتان صحيحتان كل الصحة كما ان العبرة كل العبرة بالتوفيق في التطبيق فهنا كل الاشكال ولهذا وجب الحذر الكلي عندما يقدم المعجمي على الخروج عن المألوف الى معقول جديد يرى فيه الصواب .

من السطة على القاعدة وهي المواد المعجمية كما جرت عليه من بعد لشوئم وتطورها جاءت بنفسها دالة مشرقة ساطعة مبينة الاصل من الفرع دالة على ان هذا الفرع اصبح اصلاً حديدا ينشأ عنه فرع جديد كالابن يصير اباً وهكذا الى نهاية المادة وفقاً للاستعمال ولا حاجة للتوسع ببسط الموضوع وضرب الامثلة فحسبنا ان نشير الى مقال للمرحوم الشيخ ابراهيم اليازجي في الضياء بعنوان المجاز وقوله فيه : «وقد يتفرع عن المجاز مجازٌ آخر وربما تعدد حتى يخفى وجه الاتصال بين اواخر سلسلة المعاني والمعنى الاصلي» وضرب مثالاً مادة «كف» فلمن شاء مراجعته .

فلم يبقَ على حضرة المؤلف والحال هذه الا العناية بانشاء المواد اللغوية وارسالها على سجيتها الواقعية المنطقية بعيداً عن الحدس والخيال فتنحل العقدة من طبعها ويتعين الاصل والفرع والا بقيَ الابهام سائداً يظن معه الفرع اصلاً والغريب اصيلا .

واما الملاحظة الثانية على التعدية واللزوم فاننا نرى الاوفق لو اكتفى المؤلف بالتمثيل عليها بضبط وردة دون النص عليها تكراراً .

خذ مثلاً مادتي «أبَّ» و «أبت» فيها حالتان من نص له على التعدية واللزوم .

اما مادة «أبَّ» فبعد ان يورد المادة تراه ينص: «التعدي واللزوم» متعد بالنفس في رد اليد الى السلاح ، التحريك . . . متعد بالاداة ، باللام ، في التهيؤ مالى: في الحنين . . . لازم في الصياح ، الدبة .

وقد اغفل الاستعداد والتجهيز والمزيدُ فالمطالع المبتدئ خاصة واكثرنا بل كلنا في اللغة ذلك المبتدئ قد يحصر نفسه بنص المؤلف دون متن المولد ويتساءل ترى ما من شأن الباقي امتعد هو ام لازم وبحال التعدية ابالنفس ام بالاداة وباي حرف .

مع ان التمثيل بالمتن كاف والاخذ به اولى كما انه اعلق بالذاكرة يغني المطالع عن القراءة تكراراً ويكفي المؤلف مؤونة الكتابة والطبع وكبر حجم الكتاب وقد يجنبه مزالق الخطأ او في الاقل مواقع الاشكال وذلك ان المؤلف نص كما رأيت اعلاه .

«اب المحارب عليه» ونص في فقرة «التعدية واللزوم» بقوله «لازم في الصياح والدبة» .

وقالت المعاجم : « اب » مرم .

فيتساءل المطالع هل يغلب المحارب نفسه او يهزمها ليكون الفعل لازماً واذا صح ذلك فلماذا لم يقولوا انغلب او انكسر وانهزم وبالعكس من ذلك ابر .

في محيط الفيروزابادي أبِرَ كفَرِحَ : صلح وفي محيط المحيط أبِرَ الشيء بالكسر يأبَرُ أبَرًا : صَلحَ ومثلها في البستان .

فالفعل بهذه الحال يظهر انه لازم .

اما المؤلف فقد اغفل « ابر » بهذا المعنى ونصّ على التعدية « بالنفس مطلقاً » فلو اكتفى بالمتن والتمثيل عليه دون تكرار النص على التعدية لجنّب القارئ مشكل التوفيق بين قوله بالتعدية واقوالهم المستفاد منها اللزوم .

هذا ولا سيما أن المؤلف نص في المقدمة في قاعدة التعدية واللزوم التي وافقناه عليها على « توحد معنى الفعل والحرف توحدًا يجعل من كل منهما فعلًا جديدًا مستقلًا عن الفعل الاصلي الماضي وان كلًا منهامع حرفه المصاحب قد مشترك فاي معنى يبقى لكل افتراضات النحاة » .

ونحن نقول بالقياس نفسه اي معنى يبقى للنص على التعدي واللزوم ما دام كل فعل وحرفه المصاحب اصبح فعلًا مستقلًا لا ينفك عنه وعلى المطالع ان يأخذ به لا يجد فزيادة الايضاح جهد ضائع يشغل القارئ عبثاً وقد يربكه ويبلبل المادة على غير فائدة .

وهذا حسبنا فننتقل الى قاعدة الموازين .

○

قاعدة الموازين

اللغة اسم وفعل وحرف فاذا اهمل احد هذه الثلاثة اهمل ثلث اللغة وقد ابدينا ما لدينا بشأن الافعال وحاولنا وضعها في نصابها الطبيعي ولجراءها مجراها المعقول .

فعلينا الان ان ننظر في الموازين التي تستوعب الاسم على انواعه فيدرك المطالع ما لها من الشأن الكبير .

عرض الشيخ لهذه الموازين فقال :

[illegible] ان الحرائد في مقدمة السامية بخلاف [illegible] هو في مقدمة وآرية جميع مصورن التركيب .

وسن به ، في كتابه (مقدمة ص ٦٢ – ٦٤) : الملاحظة ان العربية كانت تصدر عن سوابق ولواحق كـ « ما » است « في استفعال التي تفيد الطلب او الصيرورة او العد ولاحقة (ين) التي تفيد المثلاثة . وأن لا شك بان ذلك هو مذهب العرب عن صورة مؤكدة .

ولكنه لم يأخذ بذلك اي لم يستعمل التركيب لامرين الاول حتية على سلامة التطبيق والثاني لان اضافة السوابق واللواحق الى الوزان تؤدي الى تزايد كبير في الموازين حسب اشكال لم نعرفها العربية العريقة لان اللواحق تشدّت وصارت جزءاً من المبزان مع الصقل المستمر . وان كثرة الموازين المحفوظة مبنية عن اللواحق وان الاحد عشر (الموازين) وحده ينقذ بحق الوضع العربي . اه

لاجل ذلك مضى يستقصي دلالات الموازين بكثير من التعب تبعاً لطريقة احدث عربية بما يتفق ومدى طاقتها التي لا تعرف النضوب .) (المعجم ص ٩)

فسبيلنا اذا الالمام بمسألتي التركيب والاشتقاق والدلالات الثابتة التي قررها للموازين ثم طريقته في الاخذ بها .

اما أنّ علم اللغة المقارن قرر بان التزايد في اللغات السامية خاضع لقانون الاشتقاق (الموازين) او التحرك من داخل بينما هو في اللغات الآرية يخضع لقانون التركيب (اللواحق والسوابق) او التحرك من خارج فامر لا ندري ما نقول به :

١ً : بعد ان اوضح الشيخ المتقدمين على ان العربية كانت تصدر عن سوابق ولواحق وان لا شك بانه مذهب العرب . وانه لم يتحول عنه الا خوفاً على سلامة التطبيق وتشويه وجه العربية . اما المعروف من عدم سلامة التطبيق فكل قاعدة معرضة لمخطأ اذا تولاها غير العليم .

٢ً : بعد ان اقنا الدليل على كيفية نشوء العربية في القسمين السابقين من هذا الدرس وحسبك بالامثلة التي ضربناها من الثنائي ان ات اث الى الثلاثي ان اث اسد او فالثلاثي الناشيء عن ادغام الثنائيين فخالف التركيب عينه اما من انكر صحته او رآه نحتا او ادغاماً فله رأيه .

وعلى كل فليس المقام مجال البحث بهذه الطريقة وثبوتها او عدمه لان المؤلف تجاوز عنها الى الاخذ بالموازين وهدفنا بهذا المقال البحث بما قدمه الشيخ

تسديدًا للعمل وفاء بحق اللغة لا بما اهمله فننتقل الى الموازين تدرس بعض ما اورده على سبيل المثال ، قال :

١ً – فعّال : هو « ميزان غلب في الدلالة على التحقيق والحصول بالنفس دون مؤثر خارجي كسحاب للحادث الجوي فيقارب سابقة « Auto »ص ١٢) ولم يزد .

ويقرب منه رأي الشويري حيث قال : (اللمع ص ٥٠–٥٧) بزيادة الالف على فعل للدلالة على زيادة تشبث معناه كالجمال والكمال والدلال والوقار والرجاء والصفاء والوفاء والقضاء .

او للدلالة على الثبات والزوال اي البقاء والفناء كالدوام والفرار والذهاب والرواح والهلاك والبوار والكلال والمسّار .

فتساءل ترى هل استوعبت هذه الضوابط كل خصائص هذا الميزان بحيث ينطوي تحت حكمها سائر المفردات من مثل :

الصباح والمساء والغداء والعشاء . والسلام والكلام والبنان والزمان والسنام والاتان الى غير ذلك كالمصادر (المتعدية خاصة) مثالها : الاتاء – من اتاه يسهم رشقه به ، البلاء – من بلاه يبلوه .

ولا يسع المقام بتتبع جميع المفردات والنظر بدلالاتها فنقف عند هذا الحد متسائلين هل الصباح او السلام او السنام على اختلاف صيغها هي من الحصول بالنفس كما قال العلائلي :

او من زيادة التشبث بالمعنى او من باب الثبات والزوال كما ارتأى الشويري ولا نظن الجواب سهلًا فننتقل الى الميزان الثاني .

٢ً – « فُعال » عند المؤلف هو (بالمعنى المصدري) « ميزان يدل على الاصوات : بُغام نُباح –

وهو (بالمعنى الحاصل بالمصدر) يدل على الامراض المزايلة كزكام وصداع

وهو (اسمًا) يدل على رسوخ الوصف والانطباع به فيقارب لاصقة Graphe كغراب وغلام .

أمّا فُعال عند الصرفيين القدماء فهي تدل على الداء او الصوت

واما عند الشويري فهو قياس مصدر ثلاث طوائف :

الاولى افعال الاصوات الدالة على الم وتوجع كالصراخ والبكاء والنباح الخ

الثانية ما يدل على مرض وسقم كالسعال والصداع والرشاف الخ

الثالثة ما يدل على طلب صورة ما من سؤال والدعاء والبكاء الخ (ص ٥٢

وليس من السهل التوفيق بين الاثنين .

وهنا يتساءل المطالع ايضاً ترى هل تنطبق هذه الضوابط على المفردات التالية وامثالها :

أناب : معظم الموج . أناس : المرأة السيئة الخلق .

أجاج : الشديد الملوحة : عُجاب ما جاوز حد العجب .

عُناب : الطائر المعروف : جُناح : الاثم : الطائفة من الشيء

فلنأخذ بميزان آخر

٣ – « فعال » عند العلائلي يدل على التفاعل وبالمعنى الحاصل بالمصدر يدثر بتخصيص من سابقة Bin ولم يضرب مثلاً !

واما الشويري فقد قال انه قياس مصدر خمس طوائف يدل فيها على امتداد الوقت لذلك سماه المصدر الموقت .

وهذه هي الطوائف الخمس :

١ً – الافعال المشتركة بين اثنين : لقاء تراء

٢ً – ما يقوم بفاعل دون عمل خارجي : صيام ، قيام

٣ً – = = = = مع = = دون اضطراب او تنقل : نياح ، فناء ، حداد

٤ً – = = = = = = = ومع = = = : نفار ، هياج ، شِراد ، بناء

٥ً – ما يكون بوقت خاص [موسمي] : قطاف ، حصاد

وقد اهمل كلاهما فئة صالحة من فِعال اعتبرها الكثيرون اسم آلة :

رباط حزام ، زمام ، قياد خناق ، لثام ، قدام ، سداد ، هِمام ، عنان ، لجام اباض الخ . . .

بله ما كان من نوع اخر كبساط وإراض

٤ً – « فِعالة » هي عند المؤلف « ميزان غلب في الدلالة على العلم او الصناعة او الفن كطبابة حدادة فيلاقي لاحقة Logie .

وعند الشويري هو قياس مصدر الصناعات والامارات واشباهها وهي اربع

طوائف الاولى المهن العملية كالتجارة والحدادة والخياطة والزراعة الخ . .

الثانية : الولاية كالوزارة والامامة والكهانة

الثالثة : التبرعات الالتزامية الشرعية كالوكالة والكفالة

الرابعة : التبرعات الحسية كالعيادة والزيارة

فنتساءل ترى هل تنطبق هذه الضوابط على القشاوة والعمامة او على الدعامة والعضادة والعياقة والجمالة والقيادة وامثالها الكثيرة .

ه – « فُعالة » هي عند الملائي « ميزان يدل على الحاصل من الشيء كالخُلاصة والجُمالة والصارة » وعند الشويري يدل على الخسة المتكنة كالدعاية والبغاية

فما القول بما جاء بمعنى البقية كالشفافة لبقية الماء في الاناء واللُماظة لبقية الطعام في الفم والخُصاصة لما بقي في الكرم بعد القطاف وامثالها كثيرة .

وبما جاء بمعنى المنبوذ كالخُثالة والخُسالة والنُفاثة والنُفاية

وبمعنى ما يتساقط من الشيء كالنُشارة والنُحاتة والبُراية

وبمعنى ما يطفو على وجه الشيء كالطغاوة والطفاحة والرغاوة والطفاقة الى غير ذلك

رأينا في الموضوع : ان ما قلناه عن عين الفعل الثلاثي يصح على الموازين فالموضوع يستدعي جمع مفردات كل ميزان وتصنيفها طوائف وفصائل ثم الانصراف الى درسها والتبحر بها وقتاً كافياً للخروج الى ضوابط ولو تقريبية . وهيهات ان يتمكن الفرد مهما اتسع له الوقت وواتته الفرص من الاحاطة بالموضوع وتحديد وضع كل ميزان .

والذي يتراءى لنا على قصور درسنا هو في ما يلي :

المصدر الاصل هو فَعْل فاذا اعتبروا المعنى اوسع او اقوى او اشد او ابلغ ، وبالجملة زائداً عن المألوف من اي ناحية اتت الزيادة ، بحيث يعتبرون اللفظ بات قاصراً عن استيفاء المعنى ، زادوا على اللفظ حرفاً ومدّوا الصوت فقالوا فَعال كالنجو مثلاً يدل على النجاة المألوفة فاذا حصلت النجاة بتعب او وقت طويل او غير ذلك وارادوا المبالغة بما قالوا النجاء او قالوا فَعول لما هو اقوى من فَعل واضعف من فَعال او قالوا فعيل لما هو ادنى منها .

او النجاة .

وكذلك فُعال فهو مذ فُعل ومثه فِعال مذ فِعل وحسب الحدة يعبرون التاء للحادث الفردي فيقولون فُعالة او فَعالة او فعالة .

والمصدر من حيث تعدد صيغه حكمه حكم الفعل الثلاثي أي ان الاماحة التي سادت عين الفعل سادت فاء الاسم وعينه بحيث لا مفر للعربي من القاعدة القائلة ان اللغة سماعية فلا بد من اعطاء هذه القاعدة حكمها هذا الباب

ولكن القول بالسماع لا ينفي القياس فاذا قلنا بالسماع فيبقى للقياس ان يجري مجراه وكل اسم سمع على هذا او ذاك الوزن يقاس مثله عليه على شرط ان يكون مثله مثله حقاً لا توهماً بان يستجمع شروطه . وهكذا ترى ان لكل من السماع والقياس مجاله الرحب فاذا سمع عن العرب الكُباد والقُلاب مرض الكبد والناب ولم يسمع الكُتاف او الصُدار مرض الكتف والصدر فلا مانع من اخذهما بالقياس بعكس الرئة مثلاً اذ سمع ذات الرئة فيلزم التقيد بها وهذا بحث متسع لتساع العربية لا يمكن استيفاؤه عَرَضاً اثناء بحث آخر كما هي الحال هذا المقال بـ

وقد يقول المؤلف انه عرض للموازين على قدر محدود وفقاً لحاجة المعجم . فاذا صح الاقتصار على تعداد بعض الموازين دون البعض الآخر فلا يصح الاقتصار على بعض دلالاتها دون بعض فاذا ذكر ميزان ما فالاولى استيفاء دلالاته وهذا مطلوب من الصرفيين تثقيفاً للغة على حد تعبير المؤلف بذاتها وضعاً لها في نصابها الصحيح . والمأثور ان المشتغلين بها انصرفوا الى النحو وما زالوا به حتى نضج واحترق بينما اقتصروا في الصرف حتى بقي قاصراً مغلقاً بعيداً عن النضج مع ان درس المفرد مقدم على درس المركب .

بقي علينا النظر في الطريقة التي اتبعها المؤلف في استخدام هذه الموازين فموعدنا بها عند الكلام على اوضاعه الجديدة التي غمر بها معجمه .

(يتبع)